دور التعليم في تنمية اقتصاديات الفرد

كامل سعيد سالم ورغ

قسم معلم الفصل/ كلية التربية نالوت

ملخص البحث:

العالم يدرك تماما دور التعليم في تنمية الإنسان اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ويترك التعليم أثره الواضحة على مستويين الشخصي والفردى والمجتمعي، ولهذا نجد أن أغلب المجتمعات تهتم بالتعليم إلى درجة أنها تعطيه الأولوية والمفاضلة عند اختيارها لأوجه التنمية، وفي هذا البحث نسلط الضوء على دور التعليم في تنمية اقتصاديات الفرد، وهذا ما وصلنا إليه من خلال عرضنا لآراء الكثير من المفكرين والعلماء القدامى والمحدثين، حيث أكدوا أنه هناك علاقة إحصائية بين مستوى تعلم الفرد ومستوى دخله العام أي، كلما زاد مستوى تعليم الفرد زاد دخله، وقد أكدت جميع الدراسات السابقة على هذه النتيجة، كما تناول البحث الاحتياجات التعليمية من حيث تباينها من فرد إلى فرد ومن مجتمع إلى مجتمع، وكذلك أكد العلماء المسلمون على أهمية التعليم ودوره في بناء المجتمع من جميع النواحي. وقد تناولنا في هذا البحث نظرية رأس المال البشري في التعليم وأن أفضل استثمار هو الاستثمار في الجانب التعليمي. وخلاصة ناكذ في هذا البحث أنه كلما زاد تعلم الفرد زاد تقدمه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتوافقه مع متطلبات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الفرد، التنمية، الدخل العام، رأس المال البشري، الاستثمار

المقدمة:

تفوق أهمية التعليم والتربية في إحداث تنمية شاملة في أية دول من دول العالم النامية والمتقدمة مستوى العائد الاقتصادي للاستثمار في أي مشروع آخر. غير أن هناك مشكلة تحديد الأولويات في الاستثمار أو الصرف والمفاضلة بين القطاعات التي تحقق أقصى عائد. وهناك عدة عوامل تحدد هذه الأولويات منها الإمكانيات المادية المتاحة في الجانب الثقافي والجانب السياسي، وكلها عوامل تتحكم في اختيار الأولويات في مجال الاستثمار. ولما كانت التربية تشكل أداة لبناء البشر، وخلق نظام قيم اجتماعية واقتصادية، وتهدف إلى تحقيق حياة أفضل ومستوى عالي من الخدمات في المجتمع. إن الاستثمار في التربية والتعليم له الأفضلية عند كثير من دول العالم النامية والمتقدمة. وفي هذا البحث نحاول عرض أهم آراء رجال الاقتصاد والتربية قديما وحديثا في دور التعليم لتنمية اقتصاديات الفرد.

مشكلة البحث:

من خلال دراستنا لأدبيات الموضوع وجدنا أن التعليم له دور كبير جدا في تنمية الفرد من جميع النواحي وهذا ما لمسناه في كثير من الدول التي اعتمدت العلم طريقا لها وهذا أثر فينا مما جعلنا نجتهد في دراسة هذه المشكلة وتحديد أبعادها وتحليل مضمونها ولهذا كانت مشكلة البحث في تساؤل التالي:

- دور التعليم في تنمية اقتصاديات الفرد

- ماهي الآثار الواضحة التي يتركها التعليم في المجتمع عامة وفي المجتمع خاصة؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تعرضه لأهم العناصر التي توضح علاقة التعليم والتربية بالتنمية الشاملة، من خلال إبراز دور التربية والتعليم في إعداد الإنسان وتنمية مهاراته ومعارفه ومقاصده. ويوضح البحث أيضا أهم آراء المفكرين الاقتصاديين المحدثين والقدماء بالنسبة لدور التعليم في خلق تنمية شاملة في المجتمع. يبرز البحث كذلك أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وأن هذا الاستثمار له فائدة تبقى لفترة طويلة بعكس عناصر الإنتاج الأخرى.

أهداف البحث:

1. التعرف على الاحتياجات التعليمية للفرد والتي تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية لديه.
2. التعرف على نظرة الإسلام إلى دور التعليم في التنمية الاقتصادية
3. التعرف على أداء المفكرين الاقتصاديين في تعليم الفرد ونموه اقتصاديا.
4. التعرف على أداء المحدثين في تعلم الفرد ونموه اقتصاديا.

منهج البحث:

أعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الاستنباطي والذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من أداء وأفكار الاقتصاديين والدراسات السابقة وتنظيم هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها واستنتاج النتائج منها والخروج بالتوصيات والمقترحات .

حدود البحث:

الحدود المكانية: مدينة نالوت كلية التربية جامعة نالوت.
الحدود الزمنية: سنة 2021_2022.

تساؤلات البحث:

1. هل تساهم الاحتياجات التعليمية للفرد في إحداث التنمية الاقتصادية لديه؟
2. ما نظرة الإسلام إلى دور التعليم في تنمية الفرد اقتصاديا؟
3. هل أداء المفكرين اقتصاديا في تعليم الفرد ينمي اقتصاديا؟
4. هل أداء المحدثين تعليم الفرد ينمو لديه اقتصاديا؟
5. هل يساهم تعليم الفرد في نموه اقتصاديا؟

الدراسات السابقة:**الدراسة الأولى: إسهام التعليم في النمو الاقتصادي:**

في محاولة دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، نشرت اليونسكو دراستها (16) التي بنيت على أساس معامل ارتباط الرتب (لسبيرمان) بين مختلف الدول، على أساس العناصر التالية:

– ميزانية التعليم (الخاص والحكومي)

نسبة الأمية، عدد الطلاب بالمدارس والجامعات، وتوزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها، الإنتاج القومي الكلي وتكوين رأس المال. وقد اختيرت لهذه العينة احدى عشر دولة هي شيلي

الولايات المتحدة وسيلان والمكسيك وبورتوريكو والدنمارك وإيطاليا ومصر ونيجيريا والهند واليابان. وقد ظهر من هذه الدراسة الاحصائية في حالة استبعاد وكل من الولايات المتحدة والدنمارك باعتبارهما من الدول الغنية، أن هناك معامل ارتباط واضح بين معدل النمو في الدخل القومي، ومعدل الانفاق على التعليم بالنسبة إلى الدخل القومي، ومعدل تكوين رأس المال بالنسبة إلى الإنتاج القومي⁽¹⁾.

كذلك تبين من خلال هذه الدراسة أيضا أن ثمة معامل ارتباط مرتفع بين معدلات التلاميذ المقيدين في المدارس ونصيب الفرد من الدخل القومي ومعامل ارتباط مرتفع أيضا بين معدل المقيدون في المدارس الابتدائية والثانوية معا ومعدل نمو الدخل القومي، كما يوجد هذا الارتباط المرتفع بين معدلات الامية ونصيب الفرد من الدخل القومي.

الدراسة الثانية: إسهام التعليم في النمو الاقتصادي:

تعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي " دينسون " لقياس اسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة من الدراسات العامة في مجال اقتصاديات التعليم وقد شملت الدراسة فترة طويلة من تاريخ الولايات المتحدة ومستقبلها مقسمة علي ثلاث مراحل هي: 1929, 1909, 1929, 1957, 1960, 1980 ف وكانت الدراسة تهدف الي الاجابة عن الأسئلة الآتية:

- (1) ما مصادر النمو في الولايات المتحدة؟
- (2) ما معدل النمو المنتظر في المستقبل إذا لم تتخذ إجراءات معينة لتعديله؟
- (3) ما التأكيد الكمي على معدل النمو في المستقبل إذا اتخذت إجراءات معينة لأحداث تقديرية محددة؟

تبين من الدراسة أن الدخل القومي في الولايات المتحدة في الفترة من عام 1929 - 1957 كان ينمو سنويا بنسبة 29.93% تقريبا ويمكن تحديد مصادر الدخل في هذه الفترة ونصيب كل منها على النحو التالي:

1. إنتاجية العمل 73% إنتاجية رأس المال 22.5% إنتاجية الأرض 4.5%
2. إنتاجية عمل الإنسان هو أهم مصادر الدخل القومي، وهو بالتالي أهم العناصر التي يمكن أن تساعد على الزيادة، مع العلم أنه في تلك الفترة كان عدد ساعات العمل يتناقص تدريجيا ومع

ذلك فقد تزايدت انتاجية العامل البشري والتفسير الذي يطبقه (دينسون) هو ان نوعية العمل قد تحسنت نتيجة للتعليم ويسوق على ذلك الامثلة التالية⁽²⁾:

– وجود زيادة مطردة في كمية التعليم التي تلقتها القوى العاملة في الولايات المتحدة في الفترة من 1910- 1960 فقد زاد خريجو الجامعات من 3.6% من مجموع القوى العاملة إلى 9.7% وزادت نسبة من أكملوا التعليم الثانوي ولم يحصلوا على عمل من 9% إلى 30% وزاد التعليم التقني في الفترة 1960- 1980.

– اتضح من الدراسة أن تأثير التعليم في الدخل القومي لا يقتصر على عدد السنوات الدراسية فقط، بل أن عدد أيام العام الدراسي كان عاملاً مؤثراً وقد تبين من دراسة إحصائيات الدخل وجود ارتباط بين مدة التعليم وزيادة دخل الفرد.

الدراسة الثالثة: الأكاديمية القومية للتعليم:

كما أكدت الدراسات التي قامت بها (الأكاديمية القومية للتعليم) في 1979م والتي اعتمدت على مسح الهيكل التعليمي والهيكل الوظيفي وبرامج التدريب أثناء الخدمة في الولايات المتحدة على

النتائج التالية:

- 1) هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظم الإرشاد الوظيفي، خاصة بالنسبة للأفراد من الأسر الفقيرة وعبر المتخرجين من الكليات عن طريق اختيار أفضل نوع التعليم المناسب وتدريب الشخصيات الادارية والقيادية واعطاء اهمية للاستثمارات التعليمية.
- 2) المهارات الاساسية والفنية والبرامج الوظيفية والتعليم التجريبي له دور هام في تشكيل الشباب لاختيار الوظيفة المناسبة وتعليم المهارات المفيدة للممارسة العملية.
- 3) اهمية ان تكون هناك تنبؤ أكثر دقة بالنسبة لاحتياجات سوق العمل من القوى البشرية المتعلمة ومقابلة هذه الاحتياجات بقدرة النظام التعليمي على الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال ربط بين التخطيط التعليمي والتخطيط للقوى العاملة⁽³⁾.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ويتضح لنا من الدراسات السابقة ان للتعليم دورا اساسيا في وحدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن أي قدر من التعليم في مراحلها المختلفة يحسن من مهارة الفرد العامل ويزيد من انتاجية وان التعليم المهني الرسمي افضل من التدريب في المصانع وان كل منهما وان كل منها متلازمين وان

التعليم والتدريب اثناء الخدمة يكمل كل منهما الاخر ولكي تتحقق الفاعلية الاقتصادية للتعليم يجب ان تعد القوى العاملة اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين وكذلك يجب أن يحسن المجتمع استقلال هذه القوى العاملة وبذلك تصبح سياسة التعليم امرا يوضع في المنظور الديناميكي لنشاط المجتمع في مختلف قطاعاته الانتاجية والخدمية.

أدبيات البحث:

أولاً: الاحتياجات التعليمية:

ليست الاحتياجات التعليمية مصطلحا واضحا فلا يوجد مثل هذا الشيء الذي يسمى الاحتياج الي التعليم سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع إلا من خلال الاهداف والقيم الشائعة ومن هنا فإن الاتجاه السليم الذي يمكن لدولة ما تقدير احتياجاتها التعليمية هو أن نقر أهدافا معينة محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونرى ماذا تحتمه هذه الاهداف في تخطيط سياسات التعليم. وسياسة التعليمية بصفة عامة يجب ان توضع لخدمة احتياجات المجتمع بالإضافة إلى احتياجات الفرد ويؤكد ذلك (سفلستون) "selvestone" و (ايلفن Elven) في مجتمع عن أهداف التربية في أوروبا 1970 إلى أن السياسة التعليمية في إطار السياسة القومية العامة هدفين مهمين :

(1) مقابلة احتياجات الفرد لتنمية ذاته.

(2) ومقابلة احتياجات المجتمع لتقدمه العام.

يتحقق ذلك في المجتمع الغربي الديمقراطي بأن يجعل التعليم متاحا لجميع المواطنين وما يتفق مع غياتهم والهدف الثاني الذي تعتبر الحكومات مسؤولة عن امداد المؤسسات بالأشخاص الحاصلين على التعليم والمهارات العامة والفردية وإذا كان التعليم يخدم كلا من الغايات الاجتماعية والفردية ومن المؤكد ان هذين الهدفين يتحولان وفق فلسفة المجتمع ووفق ظروفه المجتمعية⁽⁴⁾. فإذا كان تحقيق مصلحة المجتمع فلا شك ان تحقيق الهدف الفردي سوف يكون من خلال تحقيق الاهداف العامة للمجتمع. اما في المجتمعات الرأسمالية فإن تحقيق الاهداف العامة يأتي من خلال تحقيق اهداف الفرد الخاصة ولذلك لا يمكن عزل دور التعليم بعيدا عن ظواهر المجتمع المتمثلة في فلسفة المجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والموائمة بين المدخلين المدخل الثقافي للنمو الاقتصادي ومدخل تحقيق الاحتياجات القوة العاملة لذلك تسعى المجتمعات الحديثة والمتقدمة الي توفير التعليم لإثباتها بصرف النظر عن عما يمكن

ان يقوموا به من خدمات في العملية الانتاجية لان قياس درجة تحضر المجتمع الان أصبح يقاس بمدى قدرة إثباته على تلقي العلوم والمعارف والمهارات المستجدة على الاصعدة فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة هي الوجه الآخر للتنمية البشرية والمجتمعية.

ثانيا :نظرة الاسلام الي دور التعليم في التنمية الاقتصادية:

للإسلام نظرتة الخاصة إلى أهمية العلم والتعليم في بناء امة قوية من جميع مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، والاسلام فرض التطور على أهله فرضا وذلك بالحض علي العلم وإلى تعلم العلوم ويقول سبحانه وتعالى (يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) ويقول سبحانه وتعالى أيضا في حث المسلمين على طلب العلم (وقل ربي زدني علماً).

ولم يكتفي الاسلام الي الدعوة الي العلم بل قرر أصولا تمنع من الجمود العقلي وتحمي من التحجر الفكري وانه دين الحجة والبرهان واليقين والاخذ بالأحسن والي تحكيم العقل (إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون) وكل الآيات تحث علي العلم والتعلم وفي سيرة سيدنا محمد عليه السلام كثير من المواقف التي تدل علي اهمية العلم حيث جعل سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم فدية أسر الحرب بدء تعليم ابناء المسلمين نظير اطلاق سراحهم وهذا يدل علي اهمية العلم والتعليم في بناء الامة⁽⁵⁾. وللإسلام نظرتة الخاصة لدور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية والتي يتميز بها عن نظرات الغربية والشرقية وتنطلق من منطلقات مبدئية اساسية هي :

1. إن الإنسان خليفة الله في أرضه ، وأنه مسؤول عن عمراتها وتقدمها ، حيث قال تعالى (واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة) وهذه الفكرة الاسلامية بأن الانسان خليفة الله في ارضه وجعله مسؤول عن اعمار الارض وان يعمل ويعمر فيها وتنميتها وجعلها مكانا سعيدا يوفر فيها حياة كريمة ومستوى مناسباً من المعيشة وهذا التكريم بأن حمله في البر والبحر وفضله علي كثير من خلقه (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علي كثير من خلقنا تفضيلاً) .

2. إن الإسلام جعل العمل قرين العلم: - أي أن الإيمان في الاسلام هو ما رقد في القلب وصدقه العمل والعمل في الاسلام موضع التقدير العظيم ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب المؤمن المحترف) فالعمل وسيلة الانسان لعمارة الارض وبناء المجتمع ولم يفرق الاسلام أصناف العمل المختلفة فكل عمل شريف له ثواب يجزي الله تعالى به (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين) .

3. ضرورة استثمار مواهب الانسان لصالح امة المسلمين لأنها هبات من الله سبحانه وتعالى وان مهمة التربية الاسلامية تنمية هذه الهبات والقدرات لتعمير الارض واقامة حياة سعيدة فيها.

4. الإسلام جعل النية او الوازع الاخلاقي قاعدة اساسية بنى عليها العمل ومن اجل ذلك فالعمل عند الإنسان محمل بشدة بقيم اخلاقية منبثقة من النية او القصد وراء العمل وهذه الاخلاق التي يقوم عليها العمل بعيدة عن اخلاقيات العمل الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية التي تتخذ من الحافز الفردي للكسب اساسا للعمل الانتاجي التي تعبر عن نفسها يقوي التنافس والصراع والتحدي والتملك. ومن هنا تبرز اخلاقيات العقيدة الاسلامية كأساس وكقوة دفع وبناء في عمليات التنمية والنجاح أي تخطيط للحياة الاقتصادية والتربية الاسلامية لها هدف تكوين الانسان المسلم الصالح الذي يساهم في احداث التنمية الاقتصادية.

ثالثا: آراء المفكرين الاقتصاديين في التعليم والتنمية الاقتصادية:

رغم أن قضية التنمية لم تكن في قلب اهتمامات رجال الاقتصاد او التعليم إلا في العقود الاخيرة، فإن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تناولها رجال الاقتصاد منذ عصر الصناعية.

وفيما يلي عرض لاهم آراء رجال الاقتصاد قديما ودور التعليم في التنمية الاقتصادية: -

1. آدم سميث 1723-1795 وهو مؤسس النظام الاقتصادي الرأسمالي وقد اهتم بالتعليم

من ناحيتين: -

الناحية الاخلاقية اهتم بأهداف التعليم وغاياته فأشار الي اهمية التعليم كعامل للاستقرار السياسي والاقتصادي الامر الذي لا بد منه لأحداث أي تنمية اقتصادية او اجتماعية فقد كان يعتقد انه كلما كان الشعب أكثر تعليما كلما أقل قابلية للتأثير بعناصر الاثارة والتميز كلما كان أكثر تباثا من الناحيتين السياسية والاجتماعية و اوضح ان الشعوب الاكثر تعلما دائما الشعوب الاكثر وداعة واستقرار. واكد علي اهمية التعليم الديني الذي توفره الكنيسة في ذلك الوقت وقد امتدح التعليم في اسكتلندا واعتبره سبب لذكاء المتقدم لدى الاسكتلنديين واقترح تعليما لجميع الاطفال ويتحمل المجتمع اعباء هذا التعليم.

- الناحية الاقتصادية: - فقد اوضح أهمية زيادة المهارة اليدوية الناشئة عن التعليم والتدريب

- في رفع الكفاءة الانتاجية للعمال، وكذلك اوضح حاجة التعليم والتدريب في تطور صناعي

وتقني واتجاه نحو تقسيم العمل والتخصص في الانتاج.⁽⁶⁾

2. توماس روبرت ما لنسي:

اتفق مالتس مع سميث في تأكيد أهمية التعليم في ايجاد حالة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية، حيث يرى ان التعليم صمام امان ضد القابلية للإثارة والتهيج، وكان مالتس أكثر اهتماما بمشكلة السكان وما يؤدي له النمو المتسارع للسكان بالمقارنة الموارد المحدودة من احتمالات الثورة والهيّاج (كما حدث في إنجلترا) في صدد الثروة الصناعية، لذلك اثار اهمية التعليم كعامل لتنظيم الاسرة والحد من نمو السكان. وان التقدم الاقتصادي يمكن الوصول اليه من خلال تقليل معدل النمو السكاني وبالتالي زيادة تراكم رأس المال بالنسبة للفرد.

3. صون ستيوارت ميل 1806 – 1873

اوضح ان الدور الخطير الذي يمكننا تؤوله التربية في عملية التنمية الاقتصادية يكمن في غرس عادات العمل والادخار وتنمية قدرات الانسان، ومن اجل ذلك تبني نظام قوى التعليم العام لأبناء الطبقة العاملة وتأهليهم حيث يكونوا قادرين على مواجهة الظروف التي تحيط بهم. ودعا ستيوارت الحكومة الي المساهمة في تقديم التعليم للجميع وان تتحمل اعباء ونفقات التعليم وان رؤية ستيوارت لدور التربية رؤية انسانية هدفها خدمة الانسان وتنميته

4. الفرد مارشال 1824 _ 1924.

مارشال يعتبر من ائمة الفكر الرأسمالي واول من اعتبر التعليم نوع من الاستثمار القومي واكد علي ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة في تحمل بعض نفقات التعليم وان الالباء لا بد ان يتحملوا نصيبهم من هذه النفقات.

وأكد مارشال أن التعليم يجب أن يرتبط بالحاجات الي القوى العاملة واهتم بالتدريب العملي والتعليم أثناء العمل ونادى بضرورة انشاء المدارس التقنية واكد علي التعليم العام لما له من اهمية في تنمية قدرات ومهارات الافراد ذلك ان التعليم العام يجعل الفرد أكثر ذكاء وأكثر قدرة وأعظم ثقة في النفس وهو يرفع من اسلوب الحياة واسلوب الفرد سواء أثناء العمل أو خارجها لذلك فهو عامل هام في تكوين وانتاج الثروة المادية، علاوة على كونه أداة ثقافية لها قيمتها الذاتية. وأشار مارشال الي ان الاستثمار في التعليم استثمار طويل المدى وان استثمار الالباء والصرف على تعليم أبنائهم بوعي ان هذا الاستثمار سيوثي ثماره في المستقبل ويعتبر مارشال اول الرواد الفكرة رأس المال البشري.

5. كارل ماركس 1818_1883: -

يعتبر كارل ماركس أكثر الاقتصاديين وضوحا في الرؤية لعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية وان هذه العلاقة طبيعية من وجهة نظر النظرية الماركسية التي تؤكد أن سيطرة القوى العاملة على قوى الانتاج ولكي تسيطر القوى على وسائل الانتاج لتحقيق الاشتراكية لابد لها من ان تتسلح بقوى المعرفة والمهارة. واكد ماركس ان وظيفة التربية في مجتمع اشتراكي سوف تكون القضاء على غربة الانسان عن ادوات الانتاج فالتعليم سوف يعمل على تنمية مهاراته العامة والخاصة كذلك سوف يحفظه وينميه كإنسان ومنتج في نفس الوقت. والحقيقة ان ادراك العلاقة بين التربية والتعليم والتنمية الاقتصادية لم يكن حكرا او قاصرا على رجال الاقتصاد وانما امتد الى رجال التربية والتعليم ورجال السياسة والادارة فلقد اوضح رجال التربية والتعليم في داية ظهور الثروة الصناعية ان التعليم يجب ان يتلاءم مع

احتياجات المجتمع الجديد وان نظام التعليم والمناهج الدراسية يجب ان تتطور لمواكبة احتياجات المجتمع. وفي المشرق العربي يمكن القول أن نشأة نظام التعليم الحديث علي يد محمد علي كان عملية تستهدف الوفاء باحتياجات المجتمع الجديد الذي اراد محمد علي تحقيه في مصر. وادرك اهمية التعليم وانشاء المدارس العالية مثل الطب والبيطرة والهندسة والمدارس الحربية ثم ادرك ان تحقيق اهدافه في تخريج الاعداد المطلوبة لا يمكن ان يتم دون نظام حديث للتعليم الاساسي والثانوي حيث انشأ بعد ذلك هذين النوع من التعليم. وهذا بين ان العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقة قديمة بدأت مع تحولات الثورة الصناعية والاقتصادية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

رابعا: آراء المحدثين في دور التعليم في التنمية الاقتصادية: -

إن آراء رجال الاقتصاد الاقدمين كانت مجرد اشارات ولم تكن دراسات او بحوث او اعداد نظريات التقويم او تقدير دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم يأخذ هذا الموضوع اهتماما كبيرا الا عد الحر العالمية الثانية حيث ظهرت مفاهيم ونظريات جديدة لمفهوم الاستثمار في التعليم والاستثمار في الانسان او الاستثمار البشري والتنمية البشرية ونظرية رأس المال البشري وقد ادى ذلك الي نشأة علم جديد يعرف باقتصاديات التعليم وقد ادى الي هذا عدة اعتبارات منها التزايد السريع في نفقات التعليم وزيادة مصروفاته ورغبة الدول في البحث عن معايير سليمة للصرف وتحديد اولويات التعليم بين القطاعات الاخرى وكذلك رغبة الدول النامية في القضاء علي التخلف واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعتين وكذلك البحث عن اسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير اسبابه الذي عجزت عنه النظريات التقليدية⁽⁷⁾.

ولعل اهم هذه الدراسات والحوث التي قام بها رجال الاقتصاد المحدثين تلك الدراسة التي قام بها ادوارد دينسون E.Denison والتي اوضح فيها ان 21% من مجموع النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة في الفترة من 1921_1975 يعود الي مساهمة التعليم. وهناك عدة دراسات مشابهة حاولت قياس اسهامات التعليم في النمو الاقتصادي منها دراسة شولتز ودراسة سيولو غير ان اهم هذه الدراسات التي اجريت عن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية تلك الدراسة التي اجراها (هاربسون Harbison و مايرز Mayers) والتي اوضحا فيها ان هناك علاقة واضحة بين درجة النمو الاقتصادي مقيسا بمعدل الدخل القومي ودرجة النمو التعليمي بمتوسط عدد سنوات التعليم للسكان وقام بتصنيف دول العالم الي اربع مستويات وفقا لمستوى نموها الاقتصادي واوضاع التعليم فيها وهي بلاد مختلفة وهي بلاد نامية جزئيا وبلاد شبه متقدمة وبلاد متقدمة.

1. علاقة التربية بتوظيف رؤوس الاموال:

ظهرت النظرة الجديدة خلافا للنظرة القديمة التي كانت تنظر للتربية انما هي خدمة تقدم للمواطنين، وانها استهلال لرؤوس الاموال فقد اصبحت مجال جيد للاستثمار وان مردوده يفوق العائد الاقتصادي في كثير من عناصر الانتاج الاخرى. والشواهد علي ذلك كثيرة ممثلا اليابان والدنمارك البلدان الفقيران بمواردهما الطبيعية استطاعا ان يصيبا تطورا كبيرا يفوق الكثير من الدول الغنية بمواردها الطبيعية ويرجع ذلك الي ان انتشار التعليم الالزامي وزوال الامية في وقت مبكر وارتفاع المستوى الثقافي مكن هاتين الدولتين من تغييرا اقتصادهم تفسيريا جزريا وان يتطورا تطورا كبيرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وفكرة الاستثمار في التعليم فكرة قديمة حيث ان الاباء يؤجلون دخول أبنائهم سوق العمل ويصرفون عليهم من منطلق ان زيادة تعليمهم يمكن ان يكون له عائده الذي يفوق كثيرا قيمة ما صرف علي التعليم. والاستثمار في التعليم هو في الحقيقة استثمار في البشر او الانسان وانه يمكن اجراء مقارنة بين الاستثمار في التعليم والاستثمار في القوى الاقتصادية او الموارد الاقتصادية الاخرى. أي ان جميع الموارد الطبيعية لا تقدم أي مردود الا اذا استغلها الانسان وطورها وطوعها لخدمته أي ان الانسان هو الذي يجعلها قادرة علي تقديم منفعة للإنسان ذاته أي انها جمعيا تقدم او تشترك في خاصية واحدة وهي انها تقدم سلعا او خدمات للإنسان علي مدى فترة من الزمن بعد استثمارها بالجهد الانساني فالتعليم بفعله في مصادر الثروة الطبيعية كذلك ل اثره في الانسان أي ان دون ان يقوم التعليم بإكساب المهارات والقدرات الانسان لا يمكن ان

يكون قوه عاملة ومنتجة وخلاصة إن الاستثمار في التعليم مرتبط بنوعية التعليم الذي يحصل عليه الفرد. فإذا كان التعليم المقدم جيدا بمعنى انه استطاع أن ينمي قدرات الفرد ويطور ويحسن مواهبه ويزيد من فعاليته علي التعليم واكتساب المهارات ويرى فيه الاتجاهات العلمية السليمة والقيم الايجابية نحو العمل والتعلم والتعليم, كان هذا التعليم قوة تجديدية للفرد وكان ذلك بمثابة استثمار جيد. اما اذا كان التعليم مهتما فقط باكساب الفرد معلومات جامدة غي وظيفية او مهارات تخصصية فإن التعليم في هذه الحالة مثل الكثير من السلع الانتاجية الاخرى يصيبها التقادم وتصبح بعد مرور الوقت غير فعالة.

2. نظرية رأس المال البشري:-

سادت هذه النظرية في مطلع الستينات وحتى بداية السبعينات وأثرت كثيرا ومازالت في الفكر الاقتصادي والتربوي علي حد سواء كما أدت الي نتائج اقتصادية وتربوية كبيرة وقد كان لظهور نظرية رأس المال البشري اثار كبيرة في مفاهيم التنمية الاقتصادية وأولويتها كما كان أثارها المباشرة علي نمو وتطور التعليم ومن أثارها:- الاعتراف بأهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, لم يعد رأس المال المادي هو العنصر الاساسي في عملية التنمية وما يصاحبه من آلات وتقنية وانما توافر قوى عاملة مدرية ومتخصصة هو العنصر الاساسي في عملية التنمية.

أ. اهتمام كثير من الدول بتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب ورصدت لذلك ميزانيات كبيرة جدا.

ب. تكوين المواطن المنتج بتوفير كل المهارات التي توصله الي ذلك.

ج. النظر الي التعليم باعتباره أداة انتاج واستهلاك في نفس الوقت وان العنصر البشري له دور في عملية الانتاج.

3. نقد نظرية رأس المال البشري:

رغم انها اعطت دفعا كبيرا للتعليم باعتباره الاداة او الوسيلة الاكثر فعالية في احداث التنمية. إلا انه وجه نقد لها بأنها عاملت الانسان معاملة المادة وادت الي مفاهيم خاطئة عن التنمية فقد

بسطت معضلة التنمية وجعلت من التعليم أداة سحرية لحل مشكلات التنمية والتخلف وكذلك ادت كثير من المجتمعات ان تتبنى استراتيجيات موحدة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم بنشر التعليم والعناية بالموارد البشرية, دون مراعاة لظروف واطوار وسياسة وثقافة كل بلد. حيث ادى الانفاق علي التعليم الي تفاقم مشكلة التنمية في بعض الدول النامية من التوسع علي حساب نوع من التعليم علي الانواع الاخرى او اقامة برامج تدريبية غير مدروسة أخلت بالميزانيات وظهرت مشاكل اخرى علي سبيل المثال الهجرة من الريف الي الحضر والنمو الحضري الغير مخطط او الاستهلاك الزائد او بطالة المتعلمين وبالرغم من هذا النقد الذي وجه الي النظرية يكفي انها وجهت الانظار الي اهمية التعليم ودوره الكبير في عملية التنمية.

النتائج:-

1. كلما زاد تعلم الفرد ازداد دخله, وزادت اقتصاداته.
2. كلما زاد تعلم الفرد زاد تقدمه في السلم الوظيفي وزادت موارده المالية.
3. كلما زاد تعلم الفرد ازداد ارتياحه في وظيفته.
4. كلما زاد تعلم الفرد زاد تقدمه حضاريا واجتماعيا.

الخاتمة:

لم يأخذ موضوع من الموضوعات قدرا من الاهتمام والبحث والدراسة في العصر الحضري كموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لابد لها من ادارة مجتمعية ذات غايات واضحة تستجيب لها ادارة سياسية ملتزمة تستهدف احداث تغيير ونمو حضاري في المجتمع. وعلاق التربية والتعليم بالتنمية واعتبار التربية مردودا وتوظيفا للأموال قد ادى الي ظهور كثيرا من الدراسات والبحوث وتطورات الي نظريات اكدت علي ضرورة مجارات التربية والتعليم لحاجات الدول السريعة للتير والانتقال من مرحلة الي اخرى. والدراسات السابقة كلها تبين مد العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وان التعليم مجال للاستثمار وان عائدته يفوق العائد من كثير من عناصر الانتاج الاخرى.

التوصيات والمقترحات

يوصي الباحث بالتالي :

أ _ اهتمام المسؤولين بخلق شراكة بين التعليم والفاعليات المدنية والمجلس البلدي وسائر المؤسسات المؤثرة .

ب _ عقد ندوات ولقاءات وورشات محلية خاصة بالاستثمار في مجال التعليم .
ويقترح الباحث الآتي:

_ الاعتماد على متخصصين للتخطيط لاقتصاديات الفرد عن طريق الاستثمار في التعليم.
_ إيجاد مصادر ومنابع فاعلة بالنسبة لهذا العمل.

المصادر والمراجع

1. بدران شبل، . أحمد فاروق محفوظ، أسس التربية، ط 4، المملكة السعودية، 1990.
2. فهمي محمد سيف الدين ، التخطيط التربوي، ط 5، مصر، 1990.
3. الطبيب أحمد ، التخطيط التربوي، ط 1 ,جامعة طرابلس، 1999.
4. حجي أحمد اسماعيل ، تطوير التعليم، ط 1, القاهرة مصر ، 2004.
5. بدران شبل ، د. أحمد فاروق محفوظ، أسس التربية، ط 4 , المملكة السعودية، 1990.
6. الرشيدان عبد الله زاهي ، اقتصاديات التعليم، ط 1، الكويت، 2001.
7. فهمي محمد سيف الدين ، التخطيط التربوي، ط 5, مصر، 1990.